الاستراتيجية الوطنية

(المحدّثة)

للنزاهة ومكافحة الفساد

٢٠٢٠-٢٠٢٥

”إننا نعهد إليكم بإنشاء هيئة مستقلة تضطلع بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، وبما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع القضايا المرتبطة به، بما فيها الفساد المالي والإداري والعمل على مباشرة التحقيقات اللازمة بخصوصه، وجمع الأدلة والمعلومات المرتبطة به“

نص الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى دولة رئيس الوزراء
بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٠٥

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الهيئة ٨

المقدمة ٩

الرؤية والرسالة ١٠

القيم المؤسّسية ١٠

خريطة الاستراتيجية الوطنية المحدثة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ١١

المحاور والأهداف الاستراتيجية ١١

المشاريع الاستراتيجية ١٢

الشركاء الاستراتيجيون / الجهات الشريكة الرئيسية ٣٩

كلمة رئيس مجلس الهيئة:

يأتي تحديث الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧ - ٢٠٢٥ بناءً على المستجدات والمتغيّرات ومعطيات البيئة المحلية والدولية إضافةً إلى التقييم الدوري للمشاريع الاستراتيجية ومتطلبات التحسين المستمر في أداء الهيئة المؤسسي.

وتنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، والتزامًا بالأولويات التي أقرتها الحكومة، فقد حرصت الهيئة على تبني نهجًا استراتيجيًا لتعزيز النّزاهة ومحاربة الفساد على المستوى الوطني، حيث راجعت الهيئة خلال الأشهر الماضية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧ - ٢٠٢٥ لإطلاق الاستراتيجية المحدّثة للسنوات ٢٠٢٠- ٢٠٢٥ التي اشتملت على رؤيةٍ مستقبليةٍ ورسالةٍ وقيمٍ مؤسّسيةٍ ومحاور تكرّس الدور الوطني والمسؤولية المشتركة في مكافحة الفساد، وتعزّيز قدرات وكفاءة الهيئة للعمل بشكل منهجي على المستويين القطاعي والمؤسسي حفاظًا على المال العام، واسترداد الأموال المتحصّلة من أفعال الفساد.

وقد ركّزت الاستراتيجية المحدّثة-إلى جانب إنفاذ القانون- على الإجراءات الوقائية والاستباقية من خلال الأعمال والمشاريع النوعية في هذا المجال لما لها من أثر كبير في إحباط ممارسات الفساد قبل وقوعها، إضافة إلى ما تمّ تحقيقه في مجال التوعية المجتمعيّة ونشر ثقافة النّزاهة والشفافية والمشاركة لإيجاد بيئةٍ تعمل وفق معايير النّزاهة الوطنية ووفق الممارسات الفُضلى من أجل تعزيز النّزاهة وإنفاذ القانون، والحد من فرص ارتكاب أفعال الفساد، وإرساء ثقافةٍ مؤسّسيةٍ ومجتمعيةٍ نابذةٍ للفساد والمفسدين، إضافة إلى خلق مفاهيم جديدة في قاموس مؤشرات الأداء الاستراتيجي والمؤسّسي.

ونظرًا لكون الاستراتيجية الوطنية «المحدّثة» ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥ إطار عمل وطني يشترك في تنفيذه جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسّسات المجتمع المدني، فقد رسّخت الهيئة مفهوم الشراكة الحقيقية مع هذه القطاعات من خلال إشراكهم في إعدادها وبذلك تكون قد جذّرت دور الشراكة الفاعلة من خلال وضع مؤشرات خاصة بتقييم كفاءة الشركاء في تحقيق أهداف المشاريع الاستراتيجية.

د. مهند حجازي
رئيس مجلس هيئة النّزاهة ومكافحة الفساد

المقدمة:

انطلاقًا من إيمان هيئة النّزاهة ومكافحة الفساد بأهمية النهج الاستراتيجي ودوره الفاعل، تمّ تطوير الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٥)وتحديثها والذي جاء مبنيًّا على المستجدّات والمتغيّرات ومعطيات البيئة المحلية والدولية وكذلك على متطلبات التحسين المستمر في أداء الهيئة المؤسّسي، إضافة إلى إعادة تقييم مشاريعها الاستراتيجية.

لقد انسجمت الاستراتيجية الوطنية «المحدّثة» للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥) مع المرجعيات التالية:

- التوجيهات الملكية السامية.
- أولويات الحكومة في مجال مكافحة الفساد وتحسين سمعة الأردن إقليميًا ودوليًّا.
- قانون النّزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.
- نظام التنظيم الإداري لهيئة النّزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣٢) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.
- الممارسات العالمية الفُضلى في مجال مكافحة الفساد.

وقد تضمّنت الاستراتيجية الوطنية «المحدّثة» للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تعزيز النّزاهة والوقاية.
- إنفاذ القانون.
- بناء القدرات المؤسّسية.

وتبنت الهيئة النهج التشاركي في مراجعة الاستراتيجية المحدّثة، حيث أُعدت من خلال إشراك المعنيين في تعزيز منظومة النّزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني من الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

واشتملت منهجية التخطيط الاستراتيجي المتبعة المراحل التالية:

- تشكيل فريق عمل فني من الهيئة لإعداد الاستراتيجية المحدثة.
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للهيئة باستخدام أدوات التقييم الاستراتيجي وتحليل عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والمخاطر في بيئة العمل الخارجية.
- مراجعة الرؤية المستقبلية والرسالة والقيم المؤسّسية وتحديثها.
- عقد ورش عمل لجميع المعنيين في تطوير الاستراتيجية الوطنية من أجل مراجعة نتائج التحليل وتطوير مسودة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد المحدثة (٢٠٢٠-٢٠٢٥).
- تحديد المحاور الرئيسية والأهداف الاستراتيجية لكل محور.
- تحديد المشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- تحديد مؤشرات الأداء القياسية للمشاريع الاستراتيجية.
- عقد جلسات نقاشية تشاورية مع الشركاء المعنيين على المستوى الوطني شملت القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.
- تطوير الخطط التشغيلية التفصيلية وتحديد الموارد اللازمة للتنفيذ بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية.

رؤيتنا

«بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد»

رسالتنا

«ترسيخ منظومة النّزاهة الوطنية وإنفاذ القانون والوقاية من الفساد والحد من آثاره على المستوى الوطني وفق الممارسات العالمية الفُضلى بما يؤسس لبيئة وطنية مناهضة للفساد».

قِيمُنا المؤسّسية

١. **الاستقلالية:** نمارس العمل الوقائي والتحقيقي بحرية دون التأثر بأي ضغوطات.
٢. **الاستباقية:** نتخذ الإجراءات الاحترازية والتحري للوقاية أو منع ارتكاب أفعال الفساد.
٣. **الاحترافية:** نمارس العمل الوقائي والتحقيقي بكفاءة عالية.
٤. **السرية:** نحافظ على سرية المعلومات والبيانات أثناء وبعد مجريات التحقيق.
٥. **الإبداع والتميّز:** نقوم بالتوظيف الأمثل لرأس المال البشري لتحقيق التميّز في الأداء.

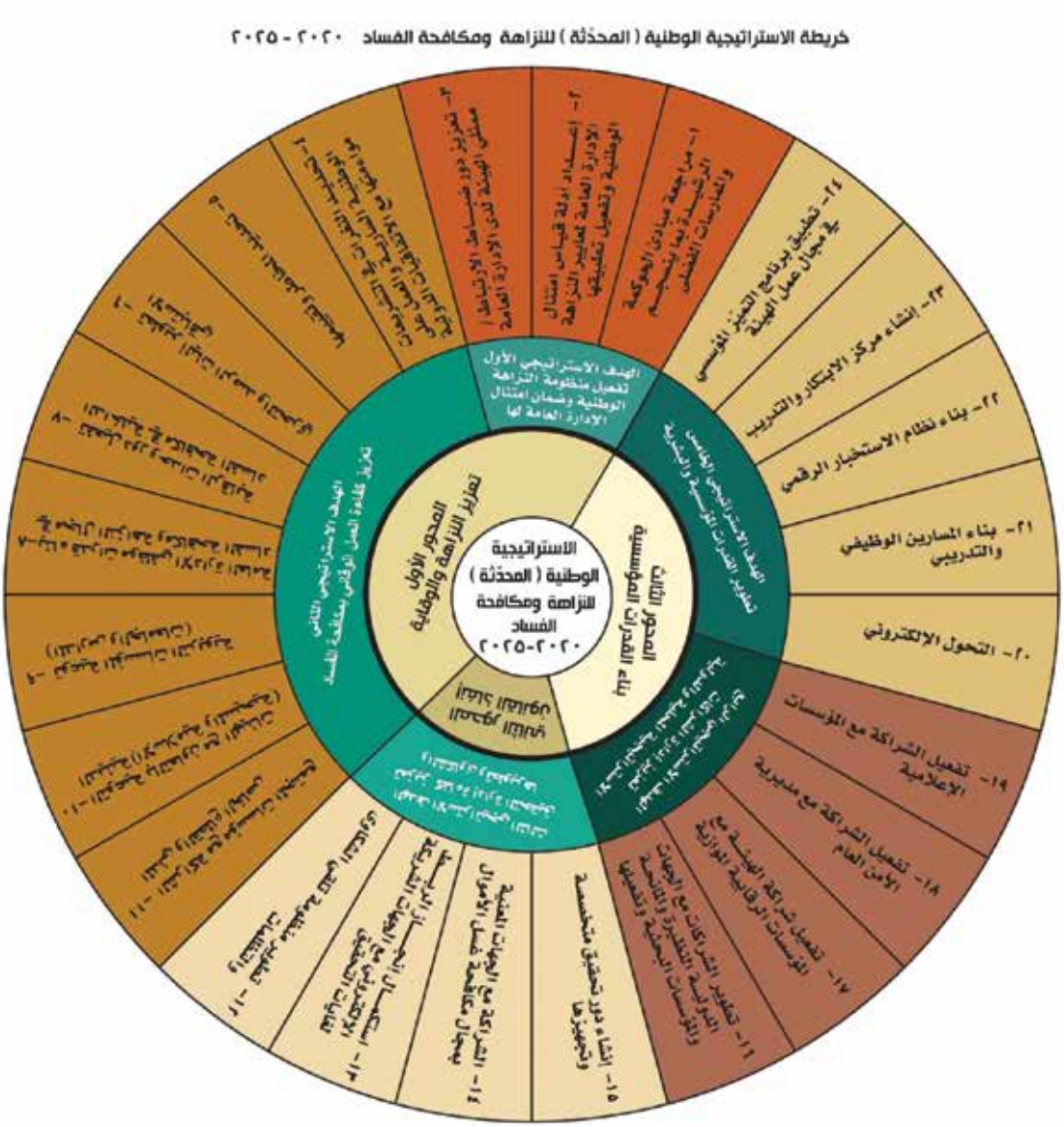

المحاور الاستراتيجية:

- المحور الأول: تعزيز النّزاهة والوقاية.
- المحور الثاني: إنفاذ القانون.
- المحور الثالث: بناء القدرات المؤسّسية.

الأهداف الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل منظومة النّزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها.
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد.
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها.
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية.
الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات المؤسّسية والبشرية.

المشاريع الاستراتيجية

ت	الموضوع	رقم الصفحة
المحور الأول	**تعزيز النّزاهة والوقاية**	**٢٣**
الهدف الاستراتيجي الأول	**تفعيل منظومة النّزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها**	**٢٣**
مشروع رقم (١)	مراجعة مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينسجم والممارسات الفضلى.	٢٥
مشروع رقم (٢)	إعداد أدلة قياس امتثال الإدارة العامة لمعايير النّزاهة الوطنية وتفعيل تطبيقها.	٢٦
مشروع رقم (٣)	تعزيز دور ضباط الارتباط / ممثلي الهيئة لدى الإدارة العامة.	٢٧
الهدف الاستراتيجي الثاني	**تعزيز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد**	**٢٩**
مشروع رقم (٤)	تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية والعمل على مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.	٣١
مشروع رقم (٥)	تحديد المخاطر وتقييمها.	٣٢
مشروع رقم (٦)	تطوير آليات الرصد والتحري الاستباقي.	٣٣
مشروع رقم (٧)	تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد.	٣٤
مشروع رقم (٨)	بناء قدرات موظفي الإدارة العامة في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد.	٣٥
مشروع رقم (٩)	توعية المؤسّسات التربوية (المدارس والجامعات).	٣٦
مشروع رقم (١٠)	التوعية بالتعاون مع الهيئات الدينية (الإسلامية والمسيحية).	٣٧
مشروع رقم (١١)	الشراكة مع مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.	٣٨
المحور الثاني	إنفاذ القانون	٣٩
الهدف الاستراتيجي الثالث	**تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها**	**٣٩**
مشروع رقم (١٢)	تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات.	٤١
مشروع رقم (١٣)	استكمال إنجاز الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة لغايات التحقيق.	٤٢
مشروع رقم (١٤)	الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال.	٤٣
مشروع رقم (١٥)	إنشاء دور تحقيق متخصصة وتجهيزها.	٤٤
المحور الثالث	بناء القدرات المؤسّسية	٤٥

ت	الموضوع	رقم الصفحة
الهدف الاستراتيجي الرابع	**تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية**	٤٥
مشروع رقم (١٦)	تطوير الشراكات مع الجهات الدولية النظيرة والمانحة والمؤسسات البحثية وتفعيلها.	٤٧
مشروع رقم (١٧)	تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.	٤٨
مشروع رقم (١٨)	تفعيل الشراكة مع مديرية الأمن العام.	٤٩
مشروع رقم (١ ٩)	تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية.	٥٠
الهدف الاستراتيجي الخامس	**تطوير القدرات المؤسّسية والبشرية**	٥١
مشروع رقم (٢٠)	التحوّل الإلكتروني.	٥٣
مشروع رقم (٢١)	بناء المسارين الوظيفي والتدريبي.	٥٤
مشروع رقم (٢٢)	بناء نظام الاستخبار الرقمي.	٥٥
مشروع رقم (٢٣)	إنشاء مركز الابتكار والتدريب.	٥٦
مشروع رقم (٢٤)	تطبيق برنامج التميّز المؤسسي في مجال عمل الهيئة.	٥٧

الاستراتيجية الوطنية (المحدّثة) للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥

المحور الأول: محور النزاهة والوقاية

الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل منظومة النّزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها

مؤشر ات الأداء القيادية (LPI's) Leading Performance Indicators:

- نسبة امتثال الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.
- عدد أدلة قياس الامتثال المنجزة على المستوى القطاعي/ المؤسسي.

المشروع رقم (١)	أهداف المشروع
مراجعة مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينسجم والممارسات الفضلى	١. تحديث مبادئ الحوكمة الرشيدة المعتمدة ضمن معايير النّزاهة الوطنية وتطويرها بما ينسجم والممارسات الفضلى. ٢. تعزيز الشراكة مع كافة الجهات المعنية محلياً لتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة.
المدة الزمنية للمشروع	سنة واحدة
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	مديرية التحقيق، مديرية التعاون الدولي والعلاقات، مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الخارجيون	إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات/ رئاسة الوزراء، معهد الإدارة العامة، الجهات المانحة.

المشروع رقم (٢)	أهداف المشروع
إعداد أدلة قياس امتثال الإدارة العامة لمعايير النّزاهة الوطنية وتفعيل تطبيقها	١. توفير مرجعية للعاملين في الوظائف القيادية والإشرافية والتنفيذية تساعد في تطبيق معايير النّزاهة الوطنية حسب القطاعات الحكومية المختلفة. ٢. وضع أدوات قياس لمستوى امتثال القطاعات الحكومية لمعايير النّزاهة الوطنية.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	مديرية الموارد البشرية والخدمات، الوحدة الفنية، مديرية التعاون الدولي والعلاقات.
الشركاء الخارجيون	كافة القطاعات المستهدفة، الجهات المانحة.

المشروع رقم (٣)	أهداف المشروع
تعزيز دور ضباط الارتباط/ ممثلي الهيئة لدى الإدارة العامة	١. التحقق من مدى التزام الإدارة العامة بمعايير النّزاهة الوطنية والتشريعات. ٢. متابعة التظلمات المقدمة للهيئة من قرارات الإدارة العامة. ٣. المساهمة في تعزيز عمليات الرصد والدور الوقائي لعمل الهيئة. ٤. تزويد كافة المعنيين بالهيئة بالمتطلبات والوثائق اللازمة التي تخدم عمليات التحقيق.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	وحدة ضبّاط الارتباط.
الشركاء الداخليون	مديرية النّزاهة والوقاية، مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الخارجيون	الإدارة العامة المعنية (المتواجد فيها ضباط الارتباط).

الاستراتيجية الوطنية (المحدّثة) للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥

المحور الأول: محور النزاهة والوقاية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد

مؤشر ات الأداء القيادية (LPI's) Leading Performance Indicators:

- نسبة شبهات الفساد التي تم رصدها ومنعها قبل وقوعها.
- عدد التشريعات التي تم تحليلها وتحديد مخاطر الفساد فيها.

المشروع رقم (٤)	أهداف المشروع
تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية والعمل على مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية	١. دراسة التشريعات الوطنية وتحديد الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد ووضع التعديلات والتوصيات اللازمة. ٢. تحديد مدى توافق التشريعات والسياسات الأردنية مع الاتفاقيات الدولية والمتطلبات اللازمة لتحقيقها وتقديم التوصيات والخطط التطويرية في هذا المجال.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الشؤون القانونية.
الشركاء الداخليون	مديرية النّزاهة والوقاية،مديرية التحقيق، الوحدات المتخصصة في الهيئة، مديرية التعاون الدولي والعلاقات،الوحدة الفنية.
الشركاء الخارجيون	ديوان التشريع والرأي، المنظمات الدولية، مؤسسات المجتمع المدني، اللجان القانونية لمجلسي الأعيان والنواب، النيابة العامة.

المشروع رقم (٥)	أهداف المشروع
تحديد المخاطر وتقييمها	١. تحديد المخاطر المتعلقة بالفساد وتقييمها. ٢. تطوير الأدوات اللازمة لجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها أو احتوائها.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	مديرية التحقيق، وحدة ضباط الارتباط، الوحدة الفنية، وحدة شؤون الاستثمار، مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الخارجيون	جهات الإدارة العامة كافة.

المشروع رقم (٦)	أهداف المشروع
تطوير آليات الرصد والتحري الاستباقي	١. بناء قدرات الهيئة الاستقصائية في مجالات مكافحة الفساد. ٢. تبادل الخبرات والمعلومات مع الجهات المعنية في مجال الرصد والتحري. ٣. الرصد الميداني لأفعال الفساد وعلى وجه الخصوص ممارسات الواسطة والرشوة. ٤. تطوير أدوات المتسوق الخفي لغايات الرصد. ٥. بناء قاعدة بيانات تعنى بجمع المعلومات المطلوبة لغايات الرصد والتحري.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة العمليات، وحدة ضباط الارتباط، وحدة شؤون الاستثمار، مديرية الدعم الرقمي، مديرية التحقيق.
الشركاء الخارجيون	مديرية الأمن العام.

المشروع رقم (٧)	أهداف المشروع
تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد	١. تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية لضمان الامتثال الحكومي لمعايير النّزاهة الوطنية. ٢. تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية لتعزيز كفاءة الرصد والوقاية من الفساد.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة الرقابة الداخلية، مديرية النّزاهة والوقاية، مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الخارجيون	كافة القطاعات المستهدفة.

المشروع رقم (٨)	أهداف المشروع
بناء قدرات موظفي الإدارة العامة في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد	١. توعية المستويات القيادية والإشرافية والتنفيذية في جهات الإدارة العامة بآليات التطبيق والمتابعة التي يجب تنفيذها في مجال تعزيز النّزاهة ومكافحة الفساد. ٢. تعزيز وعي موظفي الإدارة العامة بهدف الامتثال لمعايير النّزاهة الوطنية والوقاية من الفساد.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة الإعلام والاتصال.
الشركاء الخارجيون	معهد الإدارة العامة، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

المشروع رقم (٩)	أهداف المشروع
توعية المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات)	١. خلق حالة وعي شاملة لدى طلاب المدارس والجامعات في كافة مراحل الدراسة وتأهيل جيل وطني قادر على التصدي لآفة الفساد. ٢. إدماج مفاهيم النّزاهة ومكافحة الفساد في المواد والمساقات التعليمية لدى وزارة التربية والتعليم والكليات والجامعات. ٣. توعية أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية في المدارس والجامعات بمنظومة النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة الإعلام والاتصال،مديرية التحقيق،مديرية التعاون الدولي والعلاقات، وحدة ضباط الارتباط،مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الخارجيون	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشباب، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات الحكومية والخاصة، مجلس التعليم العالي.

المشروع رقم (١٠)	أهداف المشروع
التوعية بالتعاون مع الهيئات الدينية (الإسلامية والمسيحية)	تنفيذ برامج بناء قدرات علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والوعاظ وتطويرها لضمان إدماج مفاهيم النّزاهة من خلال الخطب والدروس الدينية والمواعظ، وتعميم الفتاوى الشرعية المتعلقة بالممارسات والسلوكيات المرتبطة بأفعال الفساد ونشرها.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة الإعلام والاتصال.
الشركاء الخارجيون	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، دائرة الإفتاء، المجلس الكنسي.

المشروع رقم (١١)	أهداف المشروع
الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	١. تفعيل الحوار وتبادل الخبرات مع القطاعات المستهدفة حول آثار الفساد على التنمية المستدامة. ٢. تعزيز المساهمة وشراكة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد. ٣. تفعيل التعاون وحشد التأييد في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة الإعلام والاتصال، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الخارجيون	مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، جمعية رجال الأعمال الأردنيين،النقابات المهنية، الاتحادات الرياضية، هيئة شباب كلنا الأردن، غرف الصناعة والتجارة، النقابات العمالية.

المحور الثاني: إنفاذ القانون

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها

مؤشر ات الأداء القيادية (LPI's) Leading Performance Indicators:

- نسبة الأحكام القضائية القطعية التي توافقت ونتائج التحقيق لدى الهيئة.
- قيمة الأموال المستردة الناتجة عن أفعال الفساد.

المشروع رقم (١٢)	أهداف المشروع
تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات	١. تطوير كافة وسائل تلقي الشكاوى والإخبارات والتظلمات وفق أفضل الممارسات العالمية. ٢. تعزيز سرعة استجابة الهيئة لشكاوى المواطنين وتظلماتهم واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها بكفاءة عالية. ٣. تطوير آلية لتصنيف الشكاوى والتظلمات وفرزها.
المدة الزمنية للمشروع	سنة واحدة
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية التحقيق.
الشركاء الداخليون	وحدة حماية الشهود والمبلغين، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الدعم الرقمي، وحدة ضباط الارتباط.
الشركاء الخارجيون	وزارة العدل، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة مراقبة الشركات، الجهات المانحة، إدارة السير المركزية.

المشروع رقم (١٣)	أهداف المشروع
استكمال إنجاز الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة لغايات التحقيق	١. توفير البنية التحتية اللازمة لعملية الربط الإلكتروني لتسهيل التبادل المستمر للمعلومات بين الهيئة والمؤسسات المستهدفة أو الشريكة. ٢. تعزيز كفاءة عمليات التحقيق وضمان تكاملية المعلومات اللازمة.
المدة الزمنية للمشروع	٣ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الداخليون	جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، المؤسسات الحكومية المزوِّدة للبيانات، الأجهزة الأمنية المعنية، الجهات المانحة، شركات تكنولوجيا المعلومات.

المشروع رقم (١٤)	أهداف المشروع
الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال	١. تلبية كافة المتطلبات (التي تعتبر الهيئة إحدى الجهات المسؤولةعن التنفيذ و/أو إحدى الجهات الشريكة) الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال. ٢. إدارة المتطلبات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع الشركاء ومتابعة حسن تنفيذها.
المدة الزمنية للمشروع	حتى نهاية ٢٠٢١ (مرتبط بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١)
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية التحقيق.
الشركاء الداخليون	مديرية النّزاهة والوقاية، مديرية الشؤون القانونية، وحدة العمليات، مديرية الدعم الرقمي، مديرية التعاون الدولي والعلاقات، مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الخارجيون	وحدة مكافحة غسل الأموال، دائرة الجمارك، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، مديرية الأمن العام، دائرة مراقبة الشركات، هيئة الأوراق المالية، النيابة العامة.

المشروع رقم (١٥)	أهداف المشروع
إنشاء دور تحقيق متخصصة وتجهيزها	١. رفع كفاءة إجراءات التحقيق وجودة مخرجاتها. ٢. تعزيز سرية المعلومات وحماية الشهود والمبلغين والخبراء. ٣. توثيق عملية التحقيق لغايات المراجعة والتطوير، وحماية محققي الهيئة.
المدة الزمنية للمشروع	سنتان
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الداخليون	مديرية التحقيق، مديرية التعاون الدولي، مديرية الشؤون المالية.
الشركاء الخارجيون	الجهات المانحة.

المحور الثالث : بناء القدرات المؤسّسية

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية

مؤشر ات الأداء القيادية (LPI's) Leading Performance Indicators:

- نسبة اتفاقيات الشراكة المفعلة مع الشركاء الاستراتيجيين.
- القيمة المضافة المتحققة من مشاريع الشراكة مع الشركاء.

المشروع رقم (١٦)	أهداف المشروع
تطوير الشراكات مع الجهات الدولية النظيرة والمانحة والمؤسّسات البحثية وتفعيلها	١. تأسيس شراكات مع المؤسّسات الإقليمية والدولية النظيرة المعنية بمجال النّزاهة ومكافحة الفساد. ٢. تبادل الخبرات وإعداد الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين. ٣. تشكيل مظلة للتعاون مع المانحين لدعم المشاريع ذات الأولوية.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية التعاون الدولي والعلاقات.
الشركاء الداخليون	مديرية الموارد البشرية والخدمات، مديرية الشؤون المالية.
الشركاء الخارجيون	رئاسة الوزراء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.

المشروع رقم (١٧)	أهداف المشروع
تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية	١. تطوير مذكرات التفاهم والآليات اللازمة في مجال تعزيز منظومة النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد. ٢. التعاون المتبادل لتطوير الأطر المؤسّسية للعمل المشترك وتفعيل الدور الرقابي في مكافحة الفساد.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية النّزاهة والوقاية.
الشركاء الداخليون	وحدة ضباط الارتباط، مديرية الشؤون القانونية.
الشركاء الخارجيون	كافة الجهات الرقابية الموازية (ديوان المحاسبة، وزارة الصناعة والتجارة/إدارة التأمين، مؤسسة المواصفات والمقاييس، دائرة مراقبة الشركات، هيئة الأوراق المالية، المؤسسة العامة للغذاء والدواء).

المشروع رقم (١٨)	أهداف المشروع
تفعيل الشراكة مع مديرية الأمن العام	١. تعزيز مجالات التعاون والشراكة بين الهيئة ومديرية الأمن العام. ٢. تعزيز تبادل المعلومات ونقل الخبرات الفنية في مجال التحقيق والاستخبار والعمل على تكاملها بين الجانبين. ٣. الاستفادة من الأدوات المتوفرة لدى مديرية الأمن العام في مجال حماية الشهود والمبلغين والخبراء. ٤. تطوير آليات فاعلة للتعامل مع المصادر السرية.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	وحدة العمليات.
الشركاء الداخليون	مديرية التحقيق، مديرية الدعم الرقمي، مديرية الموارد البشرية والخدمات، وحدة الإعلام والاتصال، وحدة حماية الشهود والمبلغين.
الشركاء الخارجيون	مديرية الأمن العام.

المشروع رقم (١٩)	أهداف المشروع
تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية	١. توظيف جميع وسائل الإعلام المتاحة ومنصات التواصل الاجتماعي في التوعية ونقل رسالة الهيئة لتصل كافة أفراد المجتمع. ٢. إدماج رسائل الهيئة وأخبارها في المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الشريكة لترسيخ القيم الإيجابية والتوعية بمكافحة الفساد. ٣. تصميم برامج ونشاطات وحملات توعوية هادفة وتنفيذها.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	وحدة الإعلام والاتصال.
الشركاء الداخليون	جميع الوحدات التنظيمية المعنية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، المنصات الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات التعليمية والتربوية (المدارس والجامعات)، الهيئات الدينية (الإسلامية والمسيحية).

المحور الثالث: بناء القدرات المؤسّسية

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات المؤسّسية والبشرية

مؤشر ات الأداء القيادية (LPI's) Leading Performance Indicators:

- نسبة تلبية متطلبات التميّز المؤسسي وفق معايير جائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز.
- عدد الدراسات/ البرامج/ المبادرات الابتكارية والتطويرية المنجزة.

المشروع رقم (٢٠)	أهداف المشروع
التحّول الإلكتروني	١. تطوير البنية التحتية الإلكترونية (الأجهزة، الأنظمة،التطبيقات وقواعد البيانات). ٢. بناء منظومة إلكترونية متكاملة ومترابطة تغطي جميع أعمال الهيئة وتدعم الربط الإلكتروني والتكامل مع أنظمة الشركاء.
المدة الزمنية للمشروع	٤ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الداخليون	جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهات المانحة، شركات تكنولوجيا المعلومات.

المشروع رقم (٢١)	أهداف المشروع
بناء المسارين الوظيفي والتدريبي	١. إعداد مسار وظيفي ومهني لجميع الوظائف في الهيئة مبنية على الكفايات الوظيفية (المعارف والمهارات والمستويات والدرجات) لممارسة العمل باحترافية. ٢. ربط المسار الوظيفي بمسار تدريبي سنوي من خلال خطة تدريبية تلبي احتياجات الهيئة وأهدافها الاستراتيجية.
المدة الزمنية للمشروع	سنة واحدة
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الموارد البشرية والخدمات.
الشركاء الداخليون	جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	جميع المعاهد التدريبية التابعة لجهات الإدارة العامة ومديرية الأمن العام.

المشروع رقم (٢٢)	أهداف المشروع
بناء نظام الاستخبار الرقمي	١. تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستخبارات الرقمية للكشف عن الثغرات ضمن الوسائل الإلكترونية الممكن استخدامها من قبل الفاسدين. ٢. توفير الدعم الاستخباري لغايات التحقيق الفني في الجرائم الواقعة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والجرائم المالية الإلكترونية وجرائم الاتّجار بالوثائق والمعلومات....الخ.
المدة الزمنية للمشروع	٣ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الداخليون	جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، المؤسسات الحكومية المزّودة للبيانات والمعلومات، الجهات المانحة، شركات تكنولوجيا المعلومات، مديرية الأمن العام.

المشروع رقم (٢٣)	أهداف المشروع
إنشاء مركز الابتكار والتدريب	١. تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة القائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا وغيرها من أجل مكافحة الفساد والكشف والإبلاغ عنه، والوقاية منه والتحقيق فيه، والمساهمة في نشر ثقافة النّزاهة الوطنية والقيم الإيجابية القائمة عليها وتعزيزها. ٢. إدماج الشباب في السياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على الفساد عبر تشجيعهم وتحفيزهم لتقديم مبادرات مبتكرة، باستخدام وسائل التواصل الحديثة. ٣. تطوير قدرات الهيئة لتصبح جهة متخصصة محلياً وإقليمياً ودولياً بتسخير التقنيات الحديثة في التدريب وتبادل الخبرات في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد. ٤. التدريب المتخصص في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد لرفع كفاءة وقدرات الموظفين في القطاعين العام والخاص والمهتمين من مؤسسات المجتمع المدني محليًا وإقليميًا ودوليًا.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مركز الابتكار والتدريب.
الشركاء الداخليون	مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الشؤون المالية، مديرية التعاون الدولي والعلاقات، مديرية الموارد البشرية والخدمات، مديرية الدعم الرقمي.
الشركاء الخارجيون	مؤسسات المجتمع المدني، الجهات المانحة.

المشروع رقم (٢٤)	أهداف المشروع
تطبيق برنامج التميّز المؤسسي في مجال عمل الهيئة	١. بناء قدرات الهيئة في مجال التميّز ونشر ثقافته وتقييم الهيئة وفقاً لمعايير التميّز العالمية. ٢. تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد والعمليات المساندة.
المدة الزمنية للمشروع	٥ سنوات
المديرية/ الوحدة المسؤولة	مديرية التطوير المؤسسي.
الشركاء الداخليون	جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الهيئة.
الشركاء الخارجيون	إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات/رئاسة الوزراء، مركز جائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز، معهد الإدارة العامة.

الجهات الشريكة الرئيسية في تنفيذ
الاستراتيجية الوطنية (المحدّثة) للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تأهيل الأئمة والوعاظ (ذكور، إناث) وتثقيفهم بمعايير النّزاهة الوطنية ونبذ الفساد من أجل بناء منظومة معايير أخلاقية دينية تنبذ الفساد وتعزز معايير النّزاهة الوطنية.	١. مشروع رقم (١٠) التوعية بالتعاون مع الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية. ٢. مشروع رقم (١٩) تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية.
٢. عقد لقاءات مع مدراء الأوقاف والأئمة والوعاظ (ذكور، إناث) ورؤساء أقسام الوعظ والإرشاد في جميع مناطق المملكة من أجل نقل رسائل الهيئة إلى الخطباء والوعاظ جميعهم.	
٣. تصميم رسائل دينية تنبذ الفساد وتعزز معايير النّزاهة الوطنية من خلال الأئمة والوعّاظ (ذكور، إناث) في المملكة وإدماج هذه الرسائل ضمن الرسائل المركزية لوزارة الأوقاف وبثها ضمن قنوات الاتصال التي تستخدمها الوزارة.	

وزارة التربية والتعليم

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. الاستمرار بمتابعة المادة التوعوية للفئات المستهدفة (رياض الأطفال، الأساسي، الثانوي). وتوظيفها في كافة مستويات التعليم وتحديثها باستمرار، وقياس أثرها على سلوك الطلبة.	١. مشروع رقم (٩) توعية المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات). ٢. مشروع رقم (١٩) تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية.
٢. توظيف الإذاعات المدرسية لنقل رسائل الهيئة بشكل دوري ومستمر.	
٣. توظيف التكنولوجيا والحسابات الإلكترونية الخاصة بوزارة التربية والتعليم لنقل رسائل الهيئة إلى الطلبة.	
٤. تدريب المشرفين التربويين والموظفين الإداريين والمعلمين على بناء المنظومة الأخلاقية لطلبة المدارس لخلق جيل ينبذ الفساد ويعزز معايير النّزاهة الوطنية من خلال التوعية برسائل الهيئة.	
٥. توظيف التكنولوجيا بالتنسيق مع الجهات المعنية من خلال موقع الوزارة الإلكتروني لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.	
٦. تطوير مبادرات بشكل مستمر تهدف إلى تعزيز القيم الإيجابية لدى المعلمين والطلبة كافة.	
٧. إدماج رسائل الهيئة ضمن الأنشطة المنهجية واللامنهجية.	

مجلس التعليم العالي

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. توجيه الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة) إلى العمل على إعداد مساق علمي يتضمن معايير النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد وتدريسه للطلبة.	١. مشروع رقم (٩) توعية المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات).
٢. تشجيع الباحثين على البحث (من خلال الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه) في مجال معايير النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.	

وزارة الشباب

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. استهداف الطلبة ضمن المراكز الشبابية ومعسكرات الشباب بالتعاون مع وزارة الشباب، وتوظيف المتميزين ضمن برنامج مثقفي أقران (كمدربين).	١. مشروع رقم (٩) توعية المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات).
٢. نقل رسائل الهيئة من خلال الموقع الالكتروني للوزارة بحيث يستهدف مراكز الشباب المنتشرة في جميع محافظات المملكة.	
٣. عقد حلقات توعوية لأعضاء المعسكرات الشبابية من خلال برنامج Zoom.	
٤. تأسيس معسكر شبابي خاص (بمعايير النّزاهة الوطنية ونبذ الفساد) لفئة الشباب بالتعاون مع الهيئة.	
٥. إطلاق مسابقات على مستوى المملكة لتعزيز معايير النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.	

المؤسسات الإعلامية

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. التعاون مع الهيئة من قبل كافة وسائل الإعلام الشريكة (الحكومية والخاصة) لنشر الرسائل المركزية المتعلقة بمعايير النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد ونشر القيم الإيجابية من خلال مختلف وسائل الإعلام والتواصل بشكل مستمر ولجميع فئات المجتمع.	١. مشروع رقم (١٩) تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية.
٢. التعاون مع الهيئة في تصميم الحملات الإعلامية لنبذ الفساد وتنفيذها بمختلف الأدوات الممكنة (مسلسلات، إنفوجرافك،...الخ).	
٣. تغطية أخبار الهيئة ونشاطاتها.	
٤. تزويد الهيئة بالوثائق اللازمة والمرتبطة بالأخبار المتعلقة بالفساد.	

هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد خلال عملية الرقابة على مدى التزام الجامعات بتطبيق التشريعات الناظمة لعملها.	١. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.	

ديوان المحاسبة

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	١. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تطوير آلية مشتركة لإبلاغ الهيئة بصورة عاجلة في حال اكتشاف أي شبهة فساد من قبل مندوبي الديوان في الميدان.	
٣. التدريب المشترك وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة	
٤. تشكيل اللجان المشتركة للتدقيق والتحقيق.	

مديرية الأمن العام

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. متابعة إجراءات عملية الربط الإلكتروني، ومتطلبات التحديث المستمرة حول تبادل المعلومات بما ينسجم والتشريعات ذات العلاقة.	١. مشروع رقم (٦) تطوير آليات الرصد والتحري الاستباقي. ٢. مشروع رقم (١٢) تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات. ٣. مشروع رقم (١٣) استكمال الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة لغايات التحقيق. ٤. مشروع رقم (١٤) الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال. ٥. مشروع رقم (١٨) تفعيل الشراكة مع مديرية الأمن العام. ٦. مشروع رقم (٢١) بناء المسارين الوظيفي والتدريبي. ٧. مشروع رقم (٢٢) بناء نظام الاستخبار الرقمي.
٢. توظيف خبرات مديرية الأمن العام للعمل كملحقين في الهيئة في الوظائف الحرجة.	
٣. الاستفادة من الأدوات الإعلامية لمديرية الأمن العام في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد.	
٤. توظيف إمكانيات مديرية الأمن العام لحماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء بقضايا الفساد.	
٥. إعداد الدراسات المشتركة بين الهيئة ومديرية الأمن العام بما يخدم أهداف الهيئة.	
٦. التدريب على المواضيع التي تتمتع مديرية الأمن العام بخبرة طويلة فيها.	

وزارة الصناعة والتجارة والتموين /إدارة التأمين

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة، وتدريب موظفي إدارة التأمين حول كيفية كشف شبهات الفساد وخاصة في مجال التحقيق المالي.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	
٥. تشكيل اللجان المشتركة للتدقيق والتحقيق.	

مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	
٥. تشكيل اللجان المشتركة للتدقيق والتحقيق.	

دائرة مراقبة الشركات

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. ١. مشروع رقم (١٢) تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات ٢. ٢. مشروع رقم (١٤) الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال. ٣. ٣. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب المشترك في مجالات تعزيز النّزاهة وتطبيقاتها.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	

هيئة الأوراق المالية

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. مشروع رقم (١٤) الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال. ٢. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. مشروع رقم (١٤) الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	

المؤسسة العامة للغذاء والدواء

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات التي يتم رصدها حول شبهات الفساد وفق آلية تحدد بالشراكة بين الطرفين.	١. مشروع رقم (١٧) تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية.
٢. تزويد الهيئة بكافة البيانات والملفات اللازمة لإجراء المقتضى القانوني بخصوص الملفات التحقيقية المنظورة لدى الهيئة.	
٣. التدريب وتزويد الهيئة بالخبرات اللازمة.	
٤. نشر معايير النّزاهة الوطنية بين الموظفين والجهات الخاضعة لرقابتها وضمان حسن تطبيقها.	

إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات/ رئاسة الوزراء

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. الشراكة في مجال تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المعتمدة ضمن معايير النّزاهة الوطنية بما ينسجم مع الممارسات الفضلى.	١. مشروع رقم (١) مراجعة مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينسجم والممارسات الفضلى. ٢. مشروع رقم (٢٤) تطبيق برنامج التمّيز المؤسسي في مجال عمل الهيئة.
٢. التعاون في مجال إعداد أدلة قياس مدى التزام الإدارة العامة بمبادئ الحوكمة الرشيدة.	
٣. التدريب المشترك في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد.	

معهد الإدارة العامة

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. توعية الموظف العام من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بمعايير النّزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.	١. مشروع رقم (١) مراجعة مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينسجم والممارسات الفضلى. ٢. مشروع رقم (٨) بناء قدرات موظفي الإدارة العامة في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد. ٣. مشروع رقم (٢١) بناء المسارين الوظيفي والتدريبي. ٤. مشروع رقم (٢٤) تطبيق برنامج التميّز المؤسسي في مجال عمل الهيئة.
٢. التشاركية في تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المعتمدة ضمن معايير النّزاهة الوطنية بما ينسجم والتوجهات الحكومية وأفضل الممارسات المطبقة عالمياً.	

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

المهام والمسؤوليات	المشاريع المشتركة
١. التعاون مع الهيئة في توظيف جميع الأدوات المتاحة للجهة الشريكة لغايات توعية الشرائح المستهدفة خاصة (أعضاء مجالس الشركات، المساهمين، أصحاب المصالح، الموظفين، المواطنين).	١. مشروع رقم (٤) تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية والعمل على مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية. ٢. مشروع رقم (٩) توعية المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات). ٣. مشروع رقم (١١) الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ٤. مشروع رقم (١٩) تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية. ٥. مشروع رقم (٢٣) إنشاء مركز الابتكار والتدريب.
٢. إعداد الدراسات المشتركة.	
٣. الدعم والتأييد ومساندة الهيئة من أجل تعزيز ثقة المواطنين بدور الهيئة.	
٤. تبادل الخبرات والتدريب.	
٥. المساهمة في تمويل مشاريع الاستراتيجية الوطنية (المحدّثة) للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥.	

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

عمان – عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني
انقاذ واسناد الوسط

5503150

5540391

عمان - الأردن - ص.ب (5000) الرمز البريدي (11953)

info@jiacc.gov.jo- dewan@jiacc.gov.jo

www.jiacc.gov.jo

Integrity and Anti-corruption Commission

@Jor_Jiacc

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

الشكاوى والإخبارات

06/5817827 - 06/5681365

الخط الساخن من هاتف أرضي: (0800222841)

الخط الساخن: (0799333769)

الخط الساخن / شكاوى الاستثمار: (0770452855)

0797022236

06/5503262

shkwa@jiacc.gov.jo

تصميم وطباعة شركة طلال أبوغزاله للتصميم والطباعة

طلال أبوغزالة للترجمة والنشر
Talal Abu-Ghazaleh Translation and Distribution
TAG-Translate

"لا بد من ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإدارات الحكومية والخدمات العامة"

(من كتاب التكليف السامي لتشكيل الحكومة، ٢٠١٦/٩/٢٥)

"لا أستثني أحداً من سيادة القانون أو مكافحة الفساد"

(من لقاء جلالة الملك المعظم مع رئيسي مجلسي الأعيان والنواب، ٢٠١٧/١/١٠)

هيئة النزاهه ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission